
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

هاني المصري *

آفاق "عملية" المصالحة

أين هي المصالحة الفلسطينية؟ ولماذا تجمدت؟
تعالج هذه المقالة أوضاع إعلان المصالحة الفلسطينية في القاهرة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١١، وتطرح أسئلة عن مضمونها وآفاقها وحيثيات تجميدها وما أحاط ويحيط بها من أوضاع على المستويات الداخلية والعربية والدولية، لتنتهي إلى طرح السؤال عن انحدارها إلى مستوى "عملية مصالحة" تُبقي الوضع مفتوحاً على احتمالات شتى، وتفرض ما يشبه التجميد على وضع فلسطيني صار جموده معادلاً للموت.

عناصر اتفاق القاهرة:

القسم الأول: الورقة المصرية، وهي الحصيلة التي انتهى إليها حوار القاهرة، أكان ذلك الذي شاركت فيه مختلف الفصائل والفاعليات الوطنية، أو الحوار الثنائي بين "فتح" و"حماس". وقد وقّعت "فتح" هذه الورقة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، مراهنة هي ونظام حسني مبارك ـ بعد أن عارضتها الإدارة الأميركية بقوة ـ على عدم توقيع "حماس"، وربحت "فتح" الرهان، لأن "حماس" رفضت التوقيع، بحجة تحريفها، وطالبت بتعديلها، أو بإضافة ملحق إليها، أو بأخذ ملاحظاتها عليها في الحسبان، مع أن السبب الحقيقي لمعارضة "حماس" يرجع إلى عدم ثقتها بالنظام المصري السابق الذي سيرعى تطبيقها، وإلى خشيتها من أن الهدف من الورقة المصرية هو إخراجها من النظام السياسي بالطريقة نفسها التي دخلت إليه، أي عن طريق صناديق الاقتراع، فـ "حماس" بحاجة إلى فترة تلتقط فيها أنفاسها وتستعد لإجراء الانتخابات خوفاً من خسارتها بسبب الجوع والحصار والعدوان، وعدم تقديم سلطة غزة لنموذج وحدوي ديمقراطي جاذب يستحق دعم الشعب.

القسم الثاني: محضر التفاهمات الذي وُقّع في ٢٧/٤ وأخذُ ملاحظات "حماس" في الحسبان على الورقة المصرية بشأن صلاحيات الإطار القيادي الموقت للمنظمة، وتشكيل اللجنة الأمنية العليا، ولجنة الانتخابات المركزية، ومحكمة الانتخابات، وتأليف الحكومة بالتوافق الوطني.

القسم الثالث: التفاهمات الشفوية التي شملت عدة مسائل أبرزها: الاتفاق على تأجيل توحيد الأجهزة الأمنية إلى ما بعد الانتخابات المقبلة، أي بعد عام، وفقاً لنص التفاهمات المكتوبة؛ الاتفاق على تطبيق الاتفاق بالتتابع لا بالتوازي. ولوحظ أن التفاهمات الشفوية تتعارض أحياناً مع التفاهمات المكتوبة، كما حدث بالنسبة إلى مسألة الأمن.

(*) كاتب فلسطيني.

وقد جرى توقيع الاتفاق بصورة مفاجئة للجميع، فبعد عدة ساعات من الاجتماع الذي عُقد في العاصمة المصرية بحضور ممثلين عن الخارجية وجهاز الاستخبارات، أُعلن الاتفاق على التفاهمات، فما الذي استجدّ؟

سياق توقيع الاتفاق

على الرغم من مرور أربعة أعوام على وقوع الانقسام، لم تستطع حركة "فتح" أن تهزم حركة "حماس"، أو أن تفرض شروطها عليها، بل إن سلطة "حماس" صمدت على الرغم من الثمن الغالي الذي تكبّدته جرّاء الحصار والعدوان والمقاطعة العربية والدولية، كما أنها استغلت أعوام الانقسام لتعميق سيطرتها، وإيجاد مؤسسات وأوضاع ومصالح على مختلف المستويات والصعد السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والقضائية، تجعل خسارتها السلطة بالقوة عبر تحركات شعبية أو أحداث أمنية أو جرّاء العدوان الإسرائيلي أكثر صعوبة. وكانت شعبية "حماس" تتراجع أحياناً، كما حدث عشية حرب الكوانين (٢٠٠٨/٢٠٠٩) عليها، وترتفع أحياناً أُخرى، كما حدث بعد الحرب ذاتها، وبعد القرار الذي اتخذه الرئيس الفلسطيني بتأجيل تقرير غولدستون (١١/١٠/٢٠٠٩).

وقد ولّد هذا قناعة متزايدة لدى "فتح" بأن لا بديل من المصالحة، ولا سيما أن شرعية السلطة تناقصت إن لم تكن انتهت، بعد انتهاء الفترة القانونية للرئاسة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وللمجلس التشريعي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وفي ظلِ وصول المفاوضات إلى طريق مسدودة بعد تعنّت الحكومة الإسرائيلية، وخصوصاً بعد خطابات نتنياهو، التي كان آخرها خطابه أمام الكونغرس في أيار/مايو الماضي، وبعد إغلاق إسرائيل أي إمكان لاستئناف المفاوضات، لأنها قدمت شروطاً وإملاءات لا يمكن أن يقبلها أبو مازن ولا أي رئيس فلسطيني مهما يكن معتدلاً.

علاوة على ما سبق، فإن القيادة الفلسطينية قررت التوجه إلى الأمم المتحدة كوسيلة للضغط من أجل استئناف المفاوضات، وفي هذه الحالة، فإنها ستحتاج إلى الوحدة لسحب الذرائع من يد اللجنة الرباعية وإسرائيل اللتين تتحجّجان بالانقسام الفلسطيني لتبرير عدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية، أو لعدم ممارسة تلك اللجنة الضغوط على إسرائيل، لدفعها إلى قبول حل متوازن للصراع الذي تعاني المنطقة جرّاءه منذ عشرات السنين.

يضاف إلى ذلك مضيّ إسرائيل بمعدلات غير مسبوقة في تطبيق مخططاتها التوسعية والعدوانية والعنصرية والاستيطانية، وخصوصاً فيما يتعلق بتعميق أسرلة القدس وتهويدها، وفصلها عن بقية الأراضي المحتلة، أو تنفيذ خطة فك الارتباط عن قطاع غزة وفرض حصار خانق عليه وعزله تماماً عن الضفة الغربية، أو تعزيز سياسة تقسيم الضفة الغربية إلى معازل مفصول بعضها عن بعض، وتوسيع الاستيطان، وعدم تمكين السلطة من العودة إلى ممارسة مهماتها وصلاحياتها التي كانت تقوم بها في المناطق المصنفة، أ وب، وفقاً لما كان معمولاً به قبل ٢٨/٩/٢٠٠٠. ومع أن السلطة طبقت جميع التزاماتها في اتفاق أوسلو وملحقاته وفي خريطة الطريق، إلاّ إن إسرائيل في المقابل، لم تقدم شيئاً يُذكر، الأمر الذي أضعف صدقية السلطة أمام شعبها، فأصبحت شرعيتها الوطنية، وليس فقط القانونية، مهددة تماماً، ولا سيما أن النموذج السينغافوري الذي وعدت بتقديمه لم يتحقق.

فالنجاحات الإدارية والاقتصادية والأمنية التي حققتها السلطة وصلت إلى الذروة مع اقتراب اكتمال خطة العامين التي وضعتها وبشّرت بأنها ستكون فرصة ذهبية لتحقيق الدولة الفلسطينية. غير أن هذه الخطة لن تؤدي وحدها إلى إنهاء الاحتلال، لأنها لم تكن جزءاً من استراتيجيا تحرر وطني قادرة على دحره، وإنما مجرد خطة بديلة من فشل المفاوضات الثنائية أدخلتنا في متاهة ووهم جديدين.

وقد وصلت خطة الحكومة إلى تحقيق إقامة مؤسسات دولة تحت الاحتلال من دون أن تنهيه، وأقصى ما حققته هو حصولها على شهادات دولية

بأن مؤسساتها باتت جاهزة لإقامة الدولة، من دون أن يؤدي ذلك ـ كما راهنت السلطة ـ إلى تحمّل المجتمع الدولي، وخصوصاً الولايات المتحدة الأميركية، لمسؤولياته، بحيث يسعى لفرض الدولة، وإنما تكثفت الضغوط بدلاً من ذلك على القيادة الفلسطينية لاستئناف المفاوضات التي ترافقت مع التهديد من مغبة تحقيق المصالحة الوطنية واللجوء إلى الأمم المتحدة.

وفي هذا الوضع جاء سقوط نظام حسني مبارك الحليف الرئيسي للسلطة كالصاعقة على رأسها، الأمر الذي دفعها إلى التحرك نحو المصالحة، في ظل ما عُرف بالربيع العربي الذي أظهر أهمية الشعوب والرأي العام، وأعاد الصدقية إلى دور مصر، بحيث لم يعد ممكناً تجاهل رغبة قيادتها الجديدة في إنجاز المصالحة، لأنها لا تستطيع أن تستمر على الموقف السابق نفسه، الذي اتخذته سلطة قائمة على الفساد والاستبداد والتوريث، وهي رهينة للشروط والإملاءات والمصالح الأميركية بالكامل؛ ولذا لا نبالغ في القول إن المصالحة كانت أحد انعكاسات الربيع العربي على الوضع الفلسطيني.

ولم يكن من الطبيعي عدم تأثر الفلسطينيين برياح التغيير والثورات العربية، هم الذين كانوا ضحية مرحلة الاستبداد والفساد والتبعية والتمزق، التي عانت جرّاءها المنطقة العربية منذ عشرات السنين. وقد انعكس الربيع العربي على الفلسطينيين من خلال الشروع في حراك شبابي بدأ في ١٥ آذار/مارس، ووضع مخططات للتصعيد في ١٥ أيار/مايو، و٥ حزيران/يونيو، وأيلول/سبتمبر المقبل، الأمر الذي جعل القيادة الفلسطينية وحركة "حماس" ـ وخصوصاً أن قطاع غزة شهد حراكاً شبابياً أوسع كثيراً مما شهدته الضفة ـ حساستين تجاه الرأي العام الفلسطيني، وتتحسبان لما يمكن أن يتطور إليه الحراك الشعبي من تصاعد ربما يهدد السلطتين بالسقوط تحت ضرباته.

وقد راهنت "حماس" كثيراً على سقوط حركة "فتح"، منافسها الرئيسي، تحت ضربات فشل المفاوضات وصراع الأجنحة داخلها، والصراع بينها وبين سلام فياض، كما راهنت على المتغيرات العربية والإقليمية والدولية، ولا سيما بعد الحرب اللبنانية الثانية في سنة ٢٠٠٦ وتداعياتها، وقدرة محور الممانعة العربي المتحالف مع إيران على تحقيق عدة نقاط لمصلحته.

وسقط الرهان، وأطاحت رياح الثورة العربية بمحورَي الاعتدال والممانعة، وخصوصاً المحور الأخير الذي يعاني عدد من أهم أركانه رياحَ التغيير، وأصبح مستقبل النظام السوري الحليف الرئيسي لـ "حماس" والمحتضن لقيادتها في الخارج غامضاً، كما مستقبل علاقاتها به، الأمر الذي أوقع "حماس" في حيرة، بين الاستجابة للضغوط الممارسة عليها من نظام بشار الأسد لدعمه ودفع ثمن تحالفه معها ودعمه إياها واستضافتها على الأراضي السورية، وبين تأييد المطالب المشروعة للشعب السوري، ولا سيما أن الإخوان المسلمين في سورية، أشقاء وحلفاء "حماس"، هم من أبرز مناهضي هذا النظام، وهو ما دفعها إلى البحث عن مصادر دعم وشرعية فلسطينية وعربية أُخرى، احتياطاً لما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع في سورية.

فضلاً عن ذلك، فإن "حماس" لم تستطع الجمع بين احتفاظها بالسلطة في غزة والاستمرار في ممارسة المقاومة المسلحة، إذ بات مطلوباً منها الاختيار، فاختارت المحافظة على السلطة والتهدئة مع إسرائيل، أي تعليق المقاومة حتى إشعار آخر، الأمر الذي أضعف شرعيتها بشكل ملموس.

ولم تتمكن "حماس" أيضاً، ولأسباب موضوعية وذاتية، أن تقدم نموذجاً للسلطة يُحتذى به، أكان إسلامياً أم وطنياً، وذلك جرّاء الحصار والعدوان، وعدم اتباعها سياسة قادرة على إقامة نظام ديمقراطي يسمح للقوى الأخرى بأن تشارك، وترددها بين رغبتها في إقامة نظام إسلامي والخشية من عواقب ذلك فلسطينياً وعربياً ودولياً، وعدم قدرتها كذلك على إقامة جبهة وطنية متحدة تأخذ من قطاع غزة شبه المحرر قاعدة انطلاق لتحرير بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لماذا تم تجميد اتفاق المصالحة؟

حقق أبو مازن من اتفاق المصالحة إنجازات مباشرة، إذ ظهر جالساً على المنصة في حفل المصالحة مع عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية ومراد موافي رئيس جهاز الاستخبارات المصري، بينما جلس خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" في الصف الأمامي بين الحضور، وبدا أبو مازن كزعيم للفلسطينيين جميعاً، الأمر الذي أظهره زعيماً شرعياً قوياً يحظى بموافقة الفصائل كافة. وقد قوّى من هذه الشرعية المرونةُ التي أبدتها حركة "حماس" من خلال خطاب خالد مشعل في حفل المصالحة والتصريحات التي أدلى بها بعد ذلك، والتي أكد فيها موافقة "حماس" على إقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧، ومنح الرئيس الفلسطيني مهلة جديدة للمفاوضات لعام كامل، وهو كرم فاق ما طلبه أو توقعه أبو مازن.

علاوة على ذلك، حصل فريق السلطة من خلال اتفاق القاهرة على موافقة "حماس" على تأليف حكومة من المستقلين من دون أن تشارك فيها أو ترئسها، بحكم حصولها على الأغلبية في المجلس التشريعي، وموافقتها أيضاً على أن تحصل الحكومة على ثقة المجلس التشريعي بعد حصولها على الثقة من الرئيس خلافاً لما ينص عليه القانون الأساسي المعدل، كما وافقت على تطبيق الاتفاق بالتتابع لا بالتزامن كما كانت تطالب.

وفي المقابل، حصلت "حماس" على إنجازات لا يمكن إنكارها، إذ اعتُرف بها شريكاً أساسياً من خلال أخذ ملاحظاتها على الورقة المصرية في الحسبان، وتضمينها في محضر التفاهمات الذي اعتُبر جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية، فضلاً عن اعتماد مبدأ التوافق الوطني بدلاً من التشاور الذي كانت تصر عليه حركة "فتح"، وأعيد فتح معبر رفح بصورة مكّنت قيادة "حماس" من التحرك من وإلى قطاع غزة بشكل أفضل من السابق، وفُتحت صفحة جديدة من العلاقات بينها وبين القيادة المصرية الجديدة أفضل من قبل، وجرى الاعتراف من خلال التفاهمات الشفوية بسيطرتها الأمنية طوال المرحلة الانتقالية التي تنتهي بإجراء الانتخابات.

وكان رهان أبو مازن هو أن موافقة "حماس" على تأليف حكومة مستقلين من دون برنامج سياسي أو يكون برنامجها برنامج الرئيس أو برنامج المنظمة، ستجعل الحكومة مقبولة دولياً فلا تتعرض للحصار والمقاطعة، لكنه خسر الرهان بعد الموقفَين الأميركي والإسرائيلي من اتفاق المصالحة. فقد ربطت أوروبا موقفها النهائي من المصالحة بطبيعة الحكومة وبرنامجها السياسي وتشكيلتها والتزاماتها بشروط اللجنة الرباعية الدولية، كما أن الإدارة الأميركية اتخذت في البداية موقف "لننتظر ونرَ"، مثلما جاء في خطاب أوباما في الخارجية في ١٩/٥، إلاّ إنه ما لبث أن قال في خطابه أمام مؤتمر "الإيباك" في ٢٣/٥ إن "اتفاق المصالحة عقبة كبيرة أمام السلام."

وممّا زاد الطين بلّة، أن مجلسَي الشيوخ والنواب الأميركيين طالبا الإدارة الأميركية بوقف المساعدات الأميركية للسلطة الفلسطينية إذا ما مضت في اتفاق المصالحة، ونفذت تهديدها بالذهاب إلى الأمم المتحدة. ومع أن قرار مجلسَي الكونغرس غير ملزم للإدارة الأميركية، إلاّ إنه في ظل تباين الآراء في إدارة أوباما بين مَن يريد التقدم بمبادرة أميركية للحل ومحاولة فرضها على الطرفين، وبين مَن يريد اعتماد سياسة إدارة الصراع لا حله، وانتصار الفريق الثاني كما ظهر من استقالة جورج ميتشل، وتراجع الإدارة الأميركية عن وعودها بالنسبة إلى تجميد الاستيطان وحل الصراع وإقامة الدولة في أيلول/سبتمبر المقبل، إلى درجة أن هيلاري كلينتون قدمت مشروع بيان لإصداره بعد اجتماع اللجنة الرباعية في تموز/يوليو الماضي، ويتبنى بشكل حاسم المواقف الإسرائيلية الأساسية، ما يدل على أن أوباما اختار عدم إغضاب إسرائيل ومؤيديها في الولايات المتحدة الأميركية، كي يعزز فرصه في الانتخابات الرئاسية المقبلة التي بدأ يستعد لها منذ الآن. وقد هددت واشنطن القيادة الفلسطينية باستخدام الفيتو في مجلس الأمن ضد أي مشروع قرار مطالبة بالعضوية

الكاملة لدولة فلسطين، وأنذرتها بقطع المساعدات إذا مضت في ذلك، وإذا طبّقت اتفاق المصالحة.

والسؤال هنا، هو: لماذا تتخذ الإدارة الأميركية مثل هذه السياسة المتشددة مع أن "حماس" لن تشارك في الحكومة المقبلة، كما أنها ستعتمد، على الأغلب، برنامج الرئيس في ضوء ما نلاحظه من عدم إثارتها نقطة البرنامج السياسي؟

يمكن تفسير ذهاب الإدارة الأميركية إلى هذا الحد، بكونها تدرك معنى اتفاق المصالحة وتطبيقه، فهو سيعزز الموقف الفلسطيني وسيقلل من فرص استئناف المفاوضات، ذلك بأن الأمر الحاسم الذي سيقرر الموقفين الأميركي والإسرائيلي من اتفاق المصالحة هو ما سيؤدي إليه من مساعدة أو عرقلة لمسار استئناف المفاوضات الثنائية من دون شروط، أي وفقاً للشروط الإسرائيلية.

ويدرك حكّام واشنطن وتل أبيب أن القيادة الفلسطينية بعد اتفاق المصالحة هي أقل استعداداً لتقديم التنازلات، وأبعد عن الموافقة على الشروط الإسرائيلية لاستئناف المفاوضات، ولذلك من المتوقع استمرار موقفهم الرافض للاتفاق. فالمسألة لم تعد فقط موافقة الحكومة المقبلة على شروط اللجنة الرباعية المظلمة والمجحفة، بل إن المصالحة والاستعداد للتوجه إلى الأمم المتحدة يهددان باحتمال اختيار القيادة الفلسطينية بدائل تختلف عن خيار المفاوضات الثنائية والانفراد الأميركي بها، حتى لو رددت ليل نهار، وردد أبو مازن "لطمأنة الأميركان والإسرائيليين" بأن المصالحة الوطنية واللجوء إلى الأمم المتحدة يستهدفان تعزيز فرص تحقيق السلام واستئناف المفاوضات الثنائية.

فالقيادة الفلسطينية يمكن أن تجد نفسها بعد المصالحة واللجوء إلى الأمم المتحدة في مكان لا تريده، بل ربما لا تستطيع إعادة عقارب الساعة إلى الوراء والعودة إلى المفاوضات حتى لو رغبت في ذلك.

إن اتفاق المصالحة يعطي حركة "حماس" الشرعية، ويعترف بسلطتها ودورها، ويمكّنها من ممارسة التأثير من خلال المساهمة في تأليف الحكومة، وحجب الثقة عنها بالأغلبية التي تتمتع بها في المجلس التشريعي الذي نص اتفاق المصالحة على تفعيله، وإن اتُّفق على تأجيل ذلك فترة قصيرة من الزمن، ولذلك سيبقى الاتفاق مرفوضاً أميركياً وإسرائيلياً، واحتمال وقف الدعم السياسي والمالي وفرض العقوبات سيكون مرجحاً. فالمطلوب إخضاع "حماس" أو إسقاط سلطتها وإخراجها من النظام السياسي الفلسطيني بالقوة أو عن طريق الانتخابات، وإلاّ فليبقَ الانقسام الأسود مستمراً لأنه يعطي إسرائيل مزايا هائلة لا تقدّر بثمن.

وفي هذا السياق، فإن من الطبيعي أن ترفض إسرائيل اتفاق المصالحة رفضاً تاماً منذ اللحظات الأولى، وقد طالب نتنياهو في خطابه أمام الكونغرس في أيار/مايو الماضي، الرئيسَ أبو مازن بالاختيار بين "حماس" وإسرائيل، وبتمزيق اتفاق المصالحة والعودة إلى طاولة المفاوضات الثنائية. وقد ترافق هذا التهديد مع تأخّر وزير المالية الإسرائيلي في تحويل العائدات الجمركية الفلسطينية التي تجمعها إسرائيل، والتي تشكّل ثلثي ميزانية الرواتب، وذلك في إنذار واضح الدلالة على ما يمكن أن يحدث إذا تم تطبيق اتفاق المصالحة.

وتأسيساً على ما سبق، فإننا ندرك أن تطبيق اتفاق المصالحة كما وُقّع، سيعني إمكان العودة إلى الحصار والمقاطعة الأميركية والإسرائيلية، وربما بمشاركة بعض دول أوروبا المهمة أيضاً.

فهذه التطورات أدت إلى تجميد اتفاق المصالحة، لأن السلطة غير مستعدة لتحمل عواقب وقف الدعم الأميركي السياسي والمالي، وتوقف إسرائيل عن تحويل العائدات الجمركية لها، ولا سيما أنها تعاني أزمة مالية ظهرت في تراكم عجز الميزانية شهراً بعد شهر، جرّاء عدم تسديد الدول العربية لالتزاماتها بدعم السلطة الذي دلّ عليه صرف نصف راتب حزيران/يونيو الماضي، واحتمالات غامضة بعدم صرف راتب تموز/يوليو، أو صرف نصفه فقط.

علاوة على ما سبق، فإن اتفاق المصالحة جاء

اضطرارياً أكثر منه مبادرة فلسطينية وثمرة الاتفاق على استراتيجيا موحدة ناجمة عن قناعة خالصة بأهمية المصالحة وضرورتها مهما يكن الثمن المترتب عليها، والدليل على ذلك، أن الورقة المصرية وورقة التفاهمات المكتوبة والتفاهمات الشفوية، تناولت المسائل الإجرائية، من دون الالتفات إلى القضايا الجوهرية المتعلقة بالأهداف والخيارات الاستراتيجية الكفيلة بتحقيقها. فالبرنامج السياسي جرى تأجيله، ولم يتم الاتفاق على تحديد واضح لصلاحيات الإطار القيادي الموقت للمنظمة، الأمر الذي يفسح المجال أمام جماعات الانقسام كلها، والمناوئين له داخلياً وخارجياً، للانقضاض عليه، وخصوصاً أن الاتفاق جاء بصورة أساسية كاتفاق ثنائي، وجرى البحث في تطبيقه بشكل ثنائي بعيداً عن الفصائل والشخصيات الوطنية الأُخرى ومختلف قوى المجتمع المدني، فتحوّل إلى اتفاق محاصصة ثنائي بين "فتح" و"حماس" أقرب إلى تحقيق الاقتسام بدلاً من إنهاءِ الانقسام.

وفي هذه الأوضاع والملابسات جاء الاتفاق نوعاً من التعايش بين السلطتين والبرنامجين، ونجم عن عجز كل منهما عن هزيمة الآخر، فالاتفاق وسيلة لاستمرار التنافس الحزبي، وهو، بالنسبة إلى "فتح"، تكتيك لتحسين شروط استئناف المفاوضات قبل أو بعد التوجه إلى الأمم المتحدة، ولتقوية الموقف الفلسطيني عند التوجه إلى الأمم المتحدة. أمّا بالنسبة إلى "حماس"، فإنه محاولة لكسب الوقت انتظاراً لتغييرات مواتية لها، وخصوصاً بعد الانتخابات المصرية التي من المتوقع أن تفوز فيها جماعة الإخوان المسلمين "الأب الروحي لـ 'حماس'" بحصة أساسية.

وكي تكتمل الصورة، فإنه لا بد من القول إن انشغال مصر أكثر بالصراعات الحادة في الفترة الأخيرة، بعد توقيع الاتفاق، بين قوى الثورة التي لم تنتصر بعد والنظام القديم الذي لم يرحل كلياً، حرر الأطراف الفلسطينية من الضغوط المصرية المتوقعة عليها لإتمام المصالحة، كما أن تراجع الحراك الشعبي الذي لم يشهد انطلاقته المتوقعة في ٥/١٥ و٥/٦، وبقاء مصير سورية وبقية البلاد التي تشهد ثورات معلقاً، وتكثيف الجهود الأميركية والأوروبية لاستئناف المفاوضات، أمور كلها جعلت الرئيس يؤثر الانتظار قبل تطبيق اتفاق المصالحة، وخصوصاً أن الجهود الفلسطينية مركزة ومشغولة باستحقاق أيلول/سبتمبر، لأن النجاح في هذا الاستحقاق يتطلب الوحدة.

وفي هذا السياق يمكن أن نستوعب، وليس من الضروري أن نوافق على: لماذا تم تجميد اتفاق المصالحة، ولماذا يحاول أبو مازن إعادة صوغه بحيث أصر على تسمية سلام فياض رئيساً للحكومة، بينما أصرت "حماس" على رفضه، خلافاً لما نص عليه الاتفاق من ضرورة التوافق على رئيس الحكومة والوزراء، وأن الحكومة لها مهمات من دون برنامج سياسي، مثلما يظهر من عدم النص على برنامج سياسي في الاتفاق. كما يمكن أن نستوعب لماذا تصر "حماس" على رفض فياض، فالمسألة، مثلما لاحظنا، أكبر من خلاف على سلام فياض، بل هي خلاف بشأن المسار السياسي، وبشأن مكانة قطبَي النزاع "فتح" و"حماس" ومصالحهما ونفوذهما.

"عملية" مصالحة أم مصالحة؟

منذ إعلان القاهرة في سنة ٢٠٠٥، مروراً بإجراء الانتخابات التشريعية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ووقوع الانقسام السياسي والجغرافي في حزيران/يونيو ٢٠٠٧، حتى الآن، شهدنا سلسلة من الحوارات والمبادرات والاتفاقات الفلسطينية والعربية والدولية، كان أبرزها: وثيقة الأسرى؛ اتفاق مكة؛ إعلان صنعاء؛ الحوار الوطني الثنائي الشامل برعاية مصرية، والذي استمر فترة طويلة وانتهى بالورقة المصرية؛ اتفاق القاهرة في سنة ٢٠١١.

إن توقيع الاتفاقات وانهيارها بعد الشروع في تطبيقها كاتفاق مكة، أو قبل أن يجف حبر توقيعها

كإعلان صنعاء الذي انهار بعد ساعات، أو الاستمرار في الحوار بشأنها طويلاً مثل الورقة المصرية، أو تعليقها حتى إشعار آخر مثل مصير اتفاق القاهرة، أمور كلها أوجدت مخاوف متزايدة من أن المصالحة أصبحت "عملية" مصالحة من دون مصالحة، مثلما حدث مع "عملية" السلام المستمرة منذ مؤتمر مدريد في سنة ١٩٩١ كـ "عملية" من دون سلام.

إن الهدف من إبقاء "العملية" هو الإيحاء بأن الصراع قاب قوسين أو أدنى من الحل، وبالتالي لا داعي لطرح مبادرات وخيارات وبدائل أخرى، ولا ضرورة لتدخّل أطراف عربية أو إقليمية أو دولية، لأن إبقاء عملية السلام رهينة المفاوضات الثنائية المباشرة، والانفراد الأميركي برعايتها مع غطاء دولي زائف، يجعلان من الأطراف الدولية شاهد زور لا أكثر، ومن الفلسطينيين فريسة سهلة تحت رحمة الاحتلال الإسرائيلي الذي كان أحد العوامل الرئيسية لإضعافهم وانقسامهم.

أمّا الآن، فإن الأطراف الفلسطينية المتنازعة والمأزومة تريد ألاّ تبدو أمام الشعب الفلسطيني بصورة مَن يتحمل المسؤولية عن وقوع الانقسام أو استمراره، ولذا نراها دائماً تتبنّى سياسة تدعو إلى المصالحة، وتوقّع اتفاقات بشأنها، حتى لو لم تتوفر الإرادة اللازمة لتطبيقها، كي يتهرب كل طرف من تحمّل المسؤولية عن استمرار الانقسام ملقياً إياها على الطرف الآخر، كما أن اتفاق القاهرة أعطى كل فريق مكاسب لا يريد خسارتها، ولذا، فإن عملية المصالحة ما زالت مجمدة من دون أن تنهار. ولذلك، يجب التحذير من أن تصبح المصالحة مجرد "عملية" للإيحاء بأن المصالحة قريبة وفي متناول اليد، من دون البحث في جذور الانقسام وأسبابه وعوامله، وبلا سعي لتقديم العلاج لها.

ولا يمكن فهم أسباب الانقسام من دون رؤية أن خيار المفاوضات كخيار وحيد أو أساسي وصل إلى طريق مسدودة، بدليل توقف المفاوضات منذ سنة ٢٠٠١ حتى الآن، باستثناء سنة ٢٠٠٤ حين استؤنفت المفاوضات مع حكومة أولمرت، من دون التوصل إلى اتفاق، وأيلول/سبتمبر الماضي حين استؤنفت المفاوضات مع حكومة نتنياهو وانهارت بعد ثلاثة أسابيع على انطلاقها، ولذا يجب التخلي عن خيار المفاوضات بشكلٍ نهائي، ولا سيما أنه ترافق مع إلغاء الخيارات الأُخرى أو اللجوء إليها كردة فعل تكتيكية، مثلما حدث في هبّة النفق في سنة ١٩٩٦، والانتفاضة الثانية (٢٠٠٠ – ٢٠٠٤).

كما لا يمكن فهم أسباب الانقسام من دون رؤية أن خيار المقاومة المسلحة كخيار وحيد أو أساسي، وصل أيضاً إلى طريق مسدودة، وإن كان هذا الخيار يتحمل مسؤولية أقل من خيار المفاوضات في وصولنا إلى ما نحن فيه، بدليل أن المقاومة المسلحة معلقة، أكان ذلك باتفاق والتزامات متبادلة في الضفة، أو بهدنة بلا اتفاق في قطاع غزة، باستثناء بعض ردات الفعل على الاستفزازات والعدوان العسكري الإسرائيلي، اللذين ندفع ثمناً باهظاً لهما، وبعض أشكال المقاومة الشعبية الرمزية المحلية والموسمية، والتي على أهميتها لا تسمن وحدها ولا تغني عن جوع.

إن وقوع فلسطين تحت الاحتلال، وكونه احتلالاً إجلائياً استعمارياً عنصرياً يستهدف الفلسطينيين جميعاً، بغض النظر عن تطرفهم واعتدالهم، وعن كونهم منضوين في "فتح" أو "حماس"، أو غير منتمين إلى أي فصيل، ويستهدف تشويه تاريخهم وتصفية حقوقهم وتشريد مَن تبقّى منهم، ومصادرة حاضرهم ومستقبلهم، أمر يوجب بلورة استراتيجيا موحدة للتحرر الوطني، لا يمكن من دونها الخروج من المأزق الوطني العام، ومن الطريق المسدودة التي دخلتها المصالحة. فمن دون هذه الاستراتيجيا لن يغير اتفاق المصالحة واقع الانقسام جذرياً، وإنما سيضفي الشرعية عليه، وسيؤدي إلى نوع من التعايش مع وجود سلطتين وبرنامجين.

إن طبيعة مرحلة التحرر الوطني ومهماتها يجب أن تفرض على جميع الأطراف الفلسطينية إخضاع التنافس الحزبي والفصائلي والتعددية الفكرية والحزبية والسياسية المطلوبة دائماً، من أجل خلق المنافسة والتطور والإبداع لمصلحة استراتيجيا وطنية موحدة وشاملة تُبنى على الإنجازات السابقة،

وتَجاوز الإخفاقات والنواقص والأخطاء، والتركيز على الكفاح الوطني، لأن غياب وحدة الفلسطينيين الاستراتيجية يعرّض القضية الفلسطينية للضياع، فتذهب التضحيات والبطولات السابقة هدراً.

المصالحة أولاً

إن ربط المصالحة بالمفاوضات كان له أبلغ الضرر على إمكان تحقيقها. فإسرائيل بذرت بذور الانقسام منذ مدة طويلة، من خلال إصرارها في اتفاق أوسلو وما بعده على الفصل بين القضية الفلسطينية والشعب والوطن، وذلك بتحويل القضية الفلسطينية إلى قضايا (القدس؛ الحدود؛ الاستيطان؛ اللاجئون؛ الأمن؛ المياه)، وتقسيم المرحلة إلى مراحل انتقالية ونهائية، وتقسيم الأرض إلى أ، ب، ج، والفصل بين الضفة الغربية والقدس، وتقطيع الضفة إلى ثلاثة معازل أساسية، وتفتيتها عن طريق الحواجز والجدار العنصري والطرق الالتفافية والمناطق المهمة لإسرائيل استراتيجياً وأمنياً وعسكرياً لأسباب دينية وتاريخية وثقافية أو اقتصادية مائية... إلخ، والفصل بين الضفة الغربية وغزة في سياسة بدأت عشية توقيع اتفاق أوسلو من خلال منع التواصل بين الضفة وقطاع غزة، واستمرت بعده بمنع تطبيق فتح الممر الحر والآمن المنصوص عليه في الاتفاق، ولا يزال تعميقها يتواصل حتى الآن.

فالمفاوضات الثنائية وما سمي عملية السلام، بُنيا على تجزئة القضية الفلسطينية وتقسيم شعبها، وسعيا لتصفيتها من جميع جوانبها، ولذلك فشلا، لأنهما يجريان ضمن اختلال فادح في موازين القوى، ويترافقان مع عدم استعداد إسرائيل لتسوية متوازنة، كما بدا في تعنّت الحكومات الإسرائيلية التي تعاقبت على الحكم منذ توقيع اتفاق أوسلو حتى الآن. فجميع هذه الحكومات تجاوز جوهرياً ـ وإن بشكل متفاوت ـ اتفاق أوسلو، وتعامل معه كأنه غير موجود، إلاّ فيما يخص استمرار الالتزامات الفلسطينية به، والتي تتعلق بالاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وبتطبيق الالتزامات، وخصوصاً ما لها علاقة بالتنسيق الأمني، ونبذ العنف والإرهاب، وتطبيق اتفاقية باريس الاقتصادية التي فرضت على الفلسطينيين تحت الاحتلال مستوى معيشياً من حيث الغلاء والأسعار والضرائب قريباً مما يعيش فيه الإسرائيليون، من دون حصول الفلسطينيين على دخل مقارب لدخل الإسرائيليين.

وتأسيساً على ما سبق، فإن ربط المصالحة بالمفاوضات يجعلها رهينة لها في الوقت الذي أخفقت هذه الأخيرة لأنه محكوم عليها بالفشل. ولذا، فإن المطلوب هو الإيمان الراسخ بأن المصالحة ضرورة وطنية لا خيار من الخيارات، وأن من دونها لا يمكن تحصيل الحقوق الوطنية المتمثلة في دحر الاحتلال وتحقيق الحرية والعودة والاستقلال، ذلك بأن تحقيق هذه الأهداف هو بحاجة ماسة إلى الوحدة، لأنها بداية تغيير موازين القوى، بحيث تجعل الاحتلال مكلفاً لإسرائيل ومَن يدعمها، أكثر من الأرباح التي تعود عليهما منه.

إن الدولة ليست على الأبواب، ولا على مرمى حجر، والمسار السياسي انتهى، ولهذا، لا بد من تغييره واتباع مسار جديد، كما أن استمرار التعلق بأوهام الحل القريب هو الجذر الرئيسي للأخطاء التي وقعت فيها القيادة الفلسطينية، منذ طرح مبادرة السلام في سنة ١٩٨٨ حتى الآن، إن لم نقل قبل ذلك أيضاً. والدولة يجب ألاّ تسبق إنهاء الاحتلال وألاّ تلغي الأهداف والحقوق الأخرى، ففي سقوط وهم الحل عن طريق المفاوضات الثنائية، سقط وهم إمكان مقايضة الدولة على حدود ١٩٦٧، بما فيها القدس، بحق اللاجئين في العودة، إذ أثبتت إسرائيل في كامب ديفيد في سنة ٢٠٠٠، ومباحثات طابا في سنة ٢٠٠١، ومؤتمر أنابوليس في سنة ٢٠٠٧، والمفاوضات في سنة ٢٠٠٨، واجتماعات واشنطن وشرم الشيخ والقدس، ومفاوضات أيلول/سبتمبر في سنة ٢٠١٠، أنها تريد كل شيء، لكن من دون أن تعطي الفلسطينيين سوى الفتات.

إن إسرائيل تريد الاعتراف بها دولة يهودية والاحتفاظ بالقدس وتصفية قضية اللاجئين،

والاحتفاظ بالسيطرة على غور الأردن والحدود والمياه والأجواء وباطن الأرض، وإقامة كيان ذاتي لا يختلف كثيراً عن السلطة القائمة حالياً، كي يتحمل المسؤولية عن الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وغزة، ويجنبها خطر الدولة الواحدة الذي يهددها بصفتها دولة يهودية.

وقد تصبح الدولة الواحدة خياراً لا بد منه إذا استمر الصراع من دون حل، وإذا استمرت إسرائيل في السيطرة على الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، بحيث يكون هناك دولة واحدة من النهر إلى البحر، يطالب الفلسطينيون بحقوقهم فيها، وخصوصاً أنهم يرون أن إمكان قيام دولة فلسطينية في الضفة وغزة يتراجع يومياً بعد أن وصل عدد المستوطنين إلى أكثر من ٥٥٠,٠٠٠ مستوطن في الضفة، تتزايد أعدادهم ودورهم بشكل متسارع ومجنون، ليس في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ فحسب، بل في إسرائيل والمؤسسات الحاكمة فيها أيضاً.

السيناريوهات المتوقعة

السيناريو الأول: بقاء المصالحة صورية فلا تنهار ولا تُطبَّق، كما هي عليه الآن، لأن هناك فوائد ملموسة لطرفَي النزاع الداخلي من إبقاء المصالحة على وضعها الحالي. لكن هذا السيناريو غير قابل للاستمرار طويلاً، وربما ينتهي بعد أيلول/سبتمبر المقبل، لأن بعد هذا التاريخ سيكون مطلوباً إمّا تطبيق اتفاق المصالحة وتحويله إلى مصالحة حقيقية، وإمّا التراجع عنه.

السيناريو الثاني: انهيار المصالحة تحت وطأة الضغوط الأميركية والإسرائيلية، وعدم تسديد الدول العربية التزاماتها المالية للسلطة، ومع دخول الربيع العربي مرحلة انتقالية لا يعلم أحد إلى متى ستستمر، بحيث لا يصبح في إمكان الفلسطينيين إيجاد الدعم الذي يحتاجون إليه سياسياً ومالياً طوال هذه الفترة، وهذا سيناريو كارثي، لأن انهيار اتفاق المصالحة سيتسبب بضياع كل شيء، كما أن هذا السيناريو سيشق الطريق أمام إقامة دولة فلسطينية ذات حدود موقتة في الضفة، ودويلة محاصرة في غزة.

السيناريو الثالث: تطبيق اتفاق المصالحة بشكل متتابع أو متوازٍ، بحيث يكون شكلاً من أشكال التعايش بين سلطتين وبرنامجين انتظاراً لما سيأتي، مع غطاء وحدوي يمكن أن يساعد على عدم تعميق الانقسام وجعله ينتهي إلى غير رجعة.

السيناريو الرابع: شروع الفلسطينيين في شق مسار سياسي جديد، واعتبار اتفاق المصالحة مدخلاً لاعتماد استراتيجيا وطنية شاملة تجمع بين المقاومة الشاملة والمقاطعة والتحرك السياسي الدولي، وتبدأ بإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة على أساس برنامج وطني وشراكة حقيقية وأسس ديمقراطية. ■